وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠٠٨/١/٢٧ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٥/١١ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٠١٨١٣٩ ج (فقط مليونان وثمانية عشر ألفًا ومائة وتسعة وثلاثون جنيهًا لا غير) وجملـــة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٧٧٨٤٧٤ ج (فقط مليون وسبعمائة وثمانية وسبعون ألفًا وأربعمائة وأربعة وسبعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٢٣٩٦٦٥ ج (فقط مائتان وتسعة وثلاثون ألفًا وستمائة وخمسة وستون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٥/١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى